

مصادر أموال مصرف الرشيد ومجالات
استعمالاتها رؤية وتحليل للمدة (٢٠٠٣-
(٢٠١٧)

* م.د. حيدر حسين عذافه أ.م.د. علي جابر عبد الحسين * م.د. حيدر طالب موسى *

الملخص :

ان الحديث عن استعمالات أموال مصرف الرشيد والتي تتمثل في تقديم الأموال كقروض الى الآخرين، او استعمالات تلك الأموال في مجال الاستثمار المالي، والتي تعد الوظيفة الأساس في عمل المصارف، عليه لا بد من معرفة اهم المصادر للحصول على الأموال -اذ تمثل قيودا على هذه الوظيفة- والتي تنقسم الى مصادر ذاتية وهي راس المال المدفوع ومصادر غير ذاتية وهي الودائع، والقروض من الآخرين، وتبين ان راس المال الثابت يتصف بالثبات والاستقرار على الرغم من وجود بعض القفزات، وبالنسبة للودائع فأنها شكلت المصدر الأهم من مصادر امداد المصرف بالأموال، اما بالنسبة للقروض من الآخرين فأنها معدومة خلال السنوات الست الأخيرة من السلسلة قيد البحث، وان توجه المصرف خلال السنوات الأخيرة نحو دفع القروض على حساب استعمال تلك الأموال في مجال الاستثمارات المالية.

كلمات مفتاحية: راس المال المدفوع، الودائع، القروض المستلمة، القروض المدفوعة، الاستثمارات المالية.

Abstract:

To talk about the uses of Al Rasheed Bank's funds, which is to provide funds as loans to others, or the uses of those funds in the field of financial investment, which is the main function in the work of banks, it must be known the most important sources of obtaining the funds - which is a restriction on this function - The fixed capital is characterized by stability and stability despite the existence of some jumps. As for deposits, it constituted the most important source of providing the bank with funds. As for loans from Others It is non-existent during the last six years of the series under consideration, and that the bank has directed in recent years to pay loans at the expense of the use of those funds in the field of financial investments.

Hayder.aljabry@mu.edu.iq، جامعة المثنى

ali.jaber8888@mu.edu.iq، جامعة المثنى

mrhayder@mu.edu.iq، جامعة المثنى

Keyword: Paid-up capital, deposits, loans received, loans paid, financial investments.

المقدمة:

تعد القروض المدفوعة والاستثمارات المالية من قبل مصرف الرشيد، أحد أهم الوظائف التي يقدمها المصرف، وبعبارة أخرى يقوم بأمداد الموارد المالية اللازمة والضرورية للاقتصاد القومي، ولا يستطيع القيام بهذه الوظيفة الا إذا توفرت له المصادر التي تعطيه القدرة على التوسع، فكلما ازدادت هذه الموارد كلما أصبح للمصرف القدرة على التوسع في منح القروض وزيادة الاستثمارات المالية، والعكس صحيح، عليه جاء البحث ليسلط الضوء على تلك المصادر لأهميتها ودورها المهم في هذا الجانب.

مشكلة البحث

ينطلق البحث من مشكلة مفادها: وجود قيود كمية على استعمالات أموال المصرف تتمثل بمصادر امداد المصرف بالأموال.

هدف البحث

يسعى لبيان مصادر امداد مصرف الرشيد بالموارد المالية، وكذلك استعمالات تلك المصادر المالية سواء في مجال تقديم القروض المدفوعة او في مجال استثمار تلك الأموال.

فرضية البحث

تعد الودائع لدى مصرف الرشيد المورد الأهم من بين تلك الموارد المالية المتحصل عليها بعد راس المال المدفوع.

الطريقة المعتمدة في البحث

تم استعمال أسلوب التحليل النظري والاشكال البيانية المعتمد على البيانات المستلمة من المؤسسات الحكومية.

الحدود الزمانية:

الحدود الزمانية للبحث امتدت من المدة (٢٠٠٣ و لغاية ٢٠١٧).

المحور الاول: مصادر امداد المصرف بالأموال

من الضروري قبل التطرق للحديث عن استعمالات الاموال من قبل مصرف الرشيد لا بد من تسليط الضوء على طرائق الحصول على التدفقات النقدية، وذلك لأنها تعد المحددات الرئيسية التي تمنح المساحة الكافية في قدرة المصرف على منح القروض، فكلما زاد الدعم لهذه المصادر كلما ازدادت

إمكانات المصرف في التوسع لإقراض الآخرين، ومن بين أهم تلك الموارد هي:

١- رأس المال المدفوع

يشير رأس المال عادة الى ما ساهم به أصحاب المشروع (المصرف) عند التأسيس مضافاً اليه التغييرات السنوية التي تطرأ عليه، وتكون هذه المساهمة عبارة عن تخصيصات من الدولة إذا كان المصرف منشأة عامة او عن القيمة المدفوعة للأسهم اذا كان منشأة خاصة. ورأس المال الاسمي هو ما يؤسس في ضوئه المصرف ويثبت في قانونه ونظامه الداخلي، اما رأس المال المدفوع فهو يتمثل بما دفعه المؤسسون عند التأسيس ويكون عادة نسبة من رأس المال الاسمي، وقد يضاف عليه بالزيادة من الأرباح السنوية للمصرف حتى يتساوى مع رأس المال الاسمي^١.

يقوم رأس المال في المصرف بوظائف تختلف عن وظائفه في منشآت الاعمال الأخرى، اذ تبرز بينها تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية الحكومية في قدرة المصرف على الصمود أمام الصعوبات التي قد تعترض طريق عمله، ودعم المصرف في تحمل الخسائر التشغيلية الناجمة عن الاخطار الائتمانية، لذلك تحظى متانة رأس المال ودعمه بأهمية كبيرة تزداد كلما زادت المخاطر التي يتحملها المصرف^٢.

تشير البيانات الواردة في الجدول (١)، أن رأس المال المدفوع يتسم بالثبات في اغلب سنوات الدراسة قيد البحث إذ بلغت (٢) مليار دينار عراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، أما في السنوات اللاحقة حصلت قفزة ليصبح (٥٠) مليار دينار عراقي، وذلك نتيجة لقرار صادر من البنك المركزي يقضي برفع رؤوس أموال المصارف القائمة الى حد أدنى لا يقل عن (٥٠) مليار دينار، اما بالنسبة للمصارف الخاصة الجديدة يجب ان تكون رؤوس أموالها بما لا يقل عن (٢٥٠) مليار دينار^٣.

إن بقاء رأس المال ثابت ثم بعد ذلك تحصل قفزات بالتأكيد هي ظاهرة غير صحيحة، وذلك للأهمية النسبية التي يتمتع بها هذا المصدر اذ الملاحظ انه في سنة (٢٠١١) بلغ معدل النمو السنوي البسيط نسبة (١٢٥٠%) وبعده سنة من ذلك انخفضت الى نسبة (٩٣%) بعدها استقرت ولم تتغير بعد ان اخذ معدل النمو السنوي الاتجاه السالب وذلك في سنة (٢٠١٣) ليبلغ (-) ٤% ليبقى ثابتاً طيلة السنوات الأربع اللاحقة.

إن ثبات راس المال المدفوع على الرغم من وجود قفزتين في معدل النمو السنوي والتي جاءت استجابة الى مطلب البنك المركزي العراقي، يشير الى ان استعمال الأموال المتأتية من هذا المورد المهم والاساس غير مستقرة ويشوبها نوع من الارباك في كيفية تحويل هذه المبالغ الى قروض، لان القروض المدفوعة تكون وفقاً لضوابط وتعليمات يضعها المصرف، يضاف الى ذلك، إن للمصرف خبرة في عدد الأشخاص المتعاملين وكذلك حجم المبالغ المطلوبة والمخصصة لهذا الغرض، عليه كيف يتسنى للمصرف التصرف بهذه المبالغ من خلال تلك القفزات.

٢- الودائع

تعرف البنوك التجارية بأنها بنوك الودائع، اذ تستمد نشاطها الرئيس من تعاملها مع جمهور المودعين نتيجة ما يتوفر فيها من ثقة تعد أساس تنمية الودائع، والذي يكمن بالدرجة الأولى في: سرية الحسابات المصرفية- ارتفاع أداء الخدمات المصرفية- تبسيط إجراءات التعامل المصرفي- سعر الفائدة- ظروف التعامل في السوق المالية بوجه عام- سياسات المشروعات المتعاملة مع البنك. وهذه الثقة والقبول العام الذي تحظى به البنوك يجعل منها مجمّعاً لودائع المجتمع، بجميع فئاته وطبقاته، ويمكنها من التوسع في عملياتها واستثماراتها بالاعتماد على هذه الودائع على اختلاف أنواعها ومصادرها.

تعد الودائع المورد الثاني من موارد امداد المصرف بالأموال، وبالخصوص إذا ما تحدثنا عن أحد المصارف التجارية لان هذا المورد يعد من صميم اختصاص المصارف التجارية، يشير جدول (١) الى أن أعلى مقدار بلغته الودائع تقريباً (٣٩٣,٢٤٣,١٩) مليون دينار وذلك في سنة (٢٠١٣)، أما بالنسبة لأعلى معدل نمو سنوي فقد بلغ (٥٥%) وذلك في سنة (٢٠٠٦) بعد سنة (٢٠٠٤) اذ بلغ معدل النمو السنوي البسيط (١٧٩%)، وهو نتيجة طبيعية للاستقرار النسبي الذي حصل بعد سنة (٢٠٠٣). أما ما يتعلق بأدنى معدل نمو سنوي وذلك في سنة (٢٠١٦) اذ بلغت (-٥%).

والجدير بالذكر ومن خلال الشكل (١) نلاحظ أن هناك اتجاه تصاعدي لأجمالي الودائع يبدأ من سنة (٢٠٠٣) ولغاية (٢٠١٣)، بعد ذلك نلاحظ انخفاض في ذلك المورد لغاية (٢٠١٦) ليعود بعدها متجهاً الى الأعلى ليسجل ارتفاعاً من جديد.

تعد القروض المستلمة من الغير المصدر الثالث من مصادر امداد مصرف الرشيد بالموارد المالية اللازمة والضرورية من أجل قيام المصرف بالأعمال المنوطة به، والذي يعد من الموارد المالية غير الذاتية، اذ الملاحظ ومن خلال جدول (١) العمود (٥) أن القروض المستلمة انعدمت خلال السنوات الست الأخيرة من السلسلة قيد البحث، وان اعلى مقدار وصلت له تلك القروض وذلك في سنة (٢٠٠٥) لتبلغ (٧٣,٦٠٨) مليون دينار تقريباً، وان ادنى مستوى بلغته تلك القروض في سنة (٢٠١١)، اذ بلغت (٧,٤٨٥) مليون دينار بعد سنة (٢٠٠٣) والتي تعد سنة استثنائية نتيجة للظروف التي مرت بالاقتصاد العراقي.

جدول (١)

مصادر امداد مصرف الرشيد بالأموال للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) ألف دينار

السنة	راس المال المدفوع (ألف دينار)	الودائع (٢)	معدل النمو السنوي البسيط لراس المال المدفوع (٣)	معدل النمو السنوي البسيط للودائع (٤)	القروض المستلمة (٥)
2003	2,000,000	1,039,483,200	-	-	3,895
2004	2,000,000	2,895,508,893	0%	179%	19,193,090
2005	2,000,000	2,594,621,722	0%	-10%	73,608,053
2006	2,000,000	4,024,734,515	0%	55%	19,193,090
2007	2,000,000	4,734,767,601	0%	18%	15,546,402
2008	2,000,000	5,867,291,200	0%	24%	14,996,201
2009	2,000,000	8,061,337,181	0%	37%	14,970,610
2010	2,000,000	11,436,975,320	0%	42%	14,970,610
2011	27,000,000	13,253,851,833	1250%	16%	7,485,305
2012	52,000,000	15,070,728,345	93%	14%	0
2013	50,000,000	19,243,392,899	-4%	28%	0
2014	50,000,000	16,888,889,786	0%	-12%	0
2015	50,000,000	14,534,386,672	0%	-14%	0
2016	50,000,000	13,771,033,775	0%	-5%	0
2017	50,000,000	14,684,577,303	0%	7%	0

المصدر: عمود (١) (٢) (٥)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، وحدة الحسابات القومية، باستثناء سنتي (٢٠١١ و ٢٠١٤) تم استخراجها من خلال قسمة السنة السابقة

واللاحقة على/٢ وذلك لعدم حصول الباحث على البيانات المتعلقة بتلك السنتين.

عمود (٣) و (٤) من عمل الباحث بالاعتماد على الصيغة الآتية:

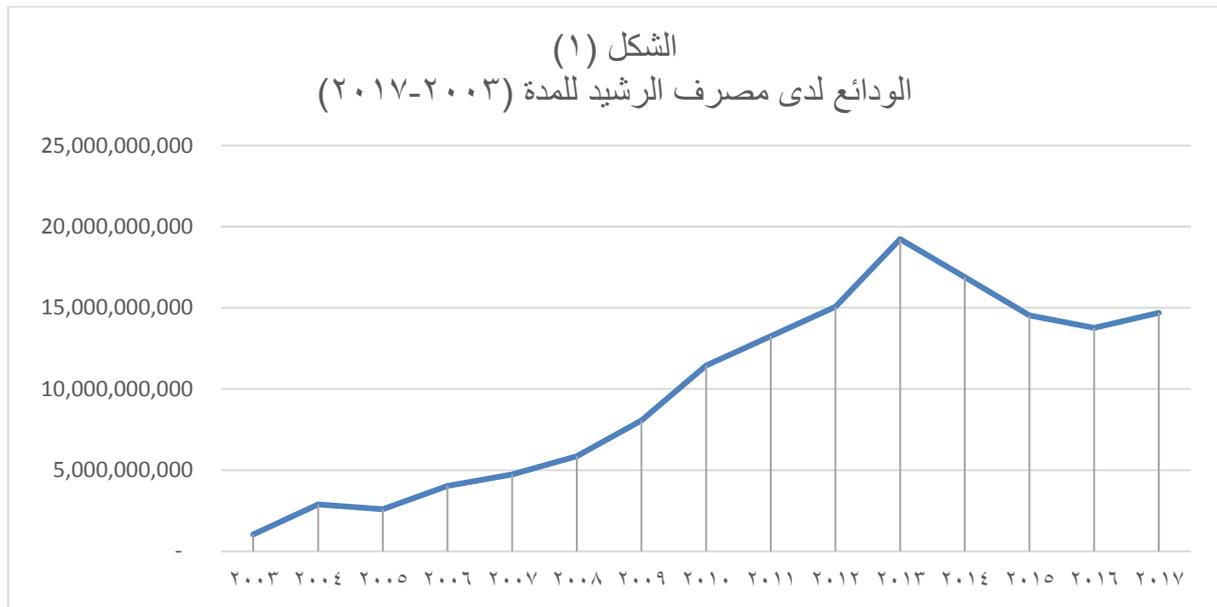
$$R = \frac{(Y_T - Y_t)}{Y_t} * 100$$

إذ:

R = معدل التغير السنوي

Y_T = سنة المقارنة

Y_t = سنة الأساس



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١).

المحور الثاني: استعمالات أموال المصرف

بعد ان استعرضنا مصادر امداد المصرف بالأموال لابد من الإشارة الى مواطن توجه تلك الأموال والتي تنقسم الى قسمين رئيسيين هما:

١- القروض المدفوعة

تعد استعمالات الاموال المتحصل عليها من تلك المصادر في مجال منح القروض أحد اهم الوظائف المنوطة بمصرف الرشيد كونه يعد من المصارف الشاملة، أخذت القروض تتزايد خلال السلسلة قيد البحث، اذ بلغت في سنة (٢٠٠٣) ما مقداره (٤٠,٠٦٥) مليون دينار، بعدها بسنة واحدة ازدادت بمعدل نمو سنوي يقدر (١٣%)، وكما مبين في جدول (٢)، بلغت اعلى

مقدار للقروض المدفوعة من قبل المصرف خلال المدة الممتدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) ففي سنة (٢٠١٥)، وهي (٥,٥٥٦) مليون دينار، واعدل نمو سنوي لتلك القروض في سنة (٢٠٠٧)، بمعدل (٢١٤%)، وهي تعد قفزة في اجمالي تلك القروض المدفوعة بعد ان كانت (-٤%) في السنة السابقة لها.

٢- الاستثمارات المالية

القناة الثانية من قنوات استثمارات أموال المصرف هي الاستثمارات المالية، على الرغم من ان القروض هي شكل من اشكال الاستثمار الا انها استثمار غير مباشر، في بعض الأحيان يدخل المصرف كمستثمر بشكل مباشر، أي انه يقوم بتخصيص جزء من تلك الموارد المالية المتحصل عليها لأغراض الاستثمار المباشر، ومن بين اهم الأسباب التي تجعل من المصرف ان يستثمر أمواله بشكل مباشر هو عدم الاطمئنان لتلك المبالغ المدفوعة لأغراض الاقتراض بشكل مباشر والخوف من عدم القدرة على استرجاع تلك الأموال، اذ يرتأى بان يستثمر الأموال بنفسه من اجل تحقق الضمانة في استثمارات هذه الأموال.

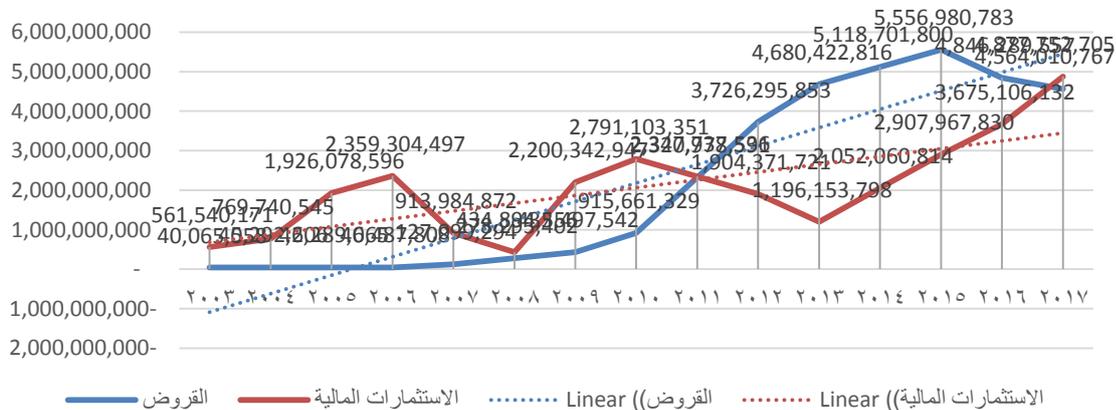
بلغ اجمالي الاستثمارات في سنة (٢٠٠٣) ما قيمته (٥٤٠,٥٦١) مليون دينار بعد ذلك بسنة ازدادت لتصبح (٧٤٠,٧٦٠) مليون دينار أي بمعدل نمو سنوي (٣٧%). وان اعلى قيمة بلغ في سنة (٢٠١٧) وهي (٤,٨٧٧) مليون دينار، واعدل نمو سنوي بلغ في سنة (٢٠٠٩) والبالم (٤٠٦%)، اما ما يتعلق بأدنى قيمة وذلك في سنة (٢٠٠٨) اذ بلغ (٤٣٤,٨٩٤) مليون دينار، وأن أدنى نمو سنوي بسيط بلغ في سنة (٢٠٠٧) وهو (-٦١%)

يشير الشكل (٢) الى أن سياسة المصرف تفضل ان تقوم بالاستثمارات المالية على ان تقوم بتقديم الأموال على شكل قروض مقدمة الى الآخرين، طيلة المدة الممتدة من (٢٠٠٣-٢٠١١)، اما المدة الزمنية اللاحقة والممتدة (٢٠١٢-٢٠١٧) فقد تغيرت سياسة المصرف من عملية تفضيل توجيه الموارد المالية المتحصل عليها نحو الاستثمار الى تفضيل تقديم تلك المبالغ نحو الاقتراض بمقدار اعلى من الأموال المخصصة نحو الاستثمار المالي.

جدول (٢)
استثمارات أموال مصرف الرشيد (ألف دينار)

السنة	القروض (١)	الاستثمارات المالية (٢)	معدل النمو السنوي البسيط للقروض (٣)	معدل النمو السنوي للاستثمارات المالية (٤)
2003	40,065,058	561,540,171	-	-
2004	45,292,606	769,740,545	13%	37%
2005	42,289,665	1,926,078,596	-7%	150%
2006	40,487,808	2,359,304,497	-4%	22%
2007	127,099,294	913,984,872	214%	-61%
2008	278,293,402	434,894,556	119%	-52%
2009	433,497,542	2,200,342,947	56%	406%
2010	915,661,329	2,791,103,351	111%	27%
2011	2,320,978,591	2,347,737,536	153%	-16%
2012	3,726,295,853	1,904,371,721	61%	-19%
2013	4,680,422,816	1,196,153,798	26%	-37%
2014	5,118,701,800	2,052,060,814	9%	72%
2015	5,556,980,783	2,907,967,830	9%	42%
2016	4,846,289,557	3,675,106,132	-13%	26%
2017	4,564,010,767	4,877,752,705	-6%	33%

الشكل (٢)
استثمارات أموال مصرف الرشيد للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٣)



عمود (١) (٢)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، وحدة الحسابات القومية، باستثناء سنتي (٢٠١١ و ٢٠١٤) تم استخراجها من خلال قسمة السنة السابقة واللاحقة على ٢/ وذلك لعدم حصول الباحث على البيانات المتعلقة بتلك السنتين.

- عمود (٣) و (٤) من عمل الباحث

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢).
يشير الشكل (٣) الى اتجاه مصادر أموال المصرف واتجاه صرف تلك الأموال، والملاحظ من ذلك على الرغم من أن راس المال الثابت يمثل خط الصد الأول لكل ما يوجهه المصرف من مخاطر الا أن الملاحظ من الشكل تراجع هذا المورد المهم على حساب الودائع التي احتلت المرتبة الأولى طيلة المدة الزمنية قيد البحث، اما بالنسبة للقروض المستلثة أخذت المرتبة الثانية بعد الودائع خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، بعد ذلك أخذ راس المال المدفوع أي خلال المدة (٢٠١٢-٢٠١٧) يحتل المرتبة الثانية.

أما ما يتعلق بالشكل (٤) فإنه يشير الى فجوة بين أجمالي الودائع، ومجموع القروض والاستثمارات المالية (أي مجالات استعمال تلك الأموال) من الواضح وجود فجوة بين الودائع واستعمال تلك الأموال، اذ بلغت اعلى فجوة بينهما في سنة (٢٠١٣)، وأدنى فجوة في سنة (٢٠٠٥) وكل ذلك يشير الى وجود موارد مالية غير مستغلة بالنسبة للمصرف تمثل تعطيل لتلك الأموال، متمثل في المسافة العمودية بينهما.

المصدر: من عمل الباحث

المصدر: من عمل الباحث
المحور الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

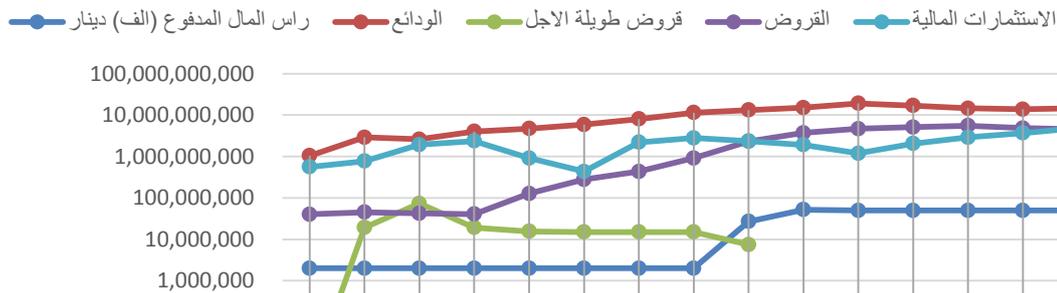
الاستنتاجات

١. بلغت نسبة راس المال المدفوع في اعلى مستوياتها (٠.٤%) من إجمالي الأموال المتحصل عليها، وذلك في سنة (٢٠١٦)، في حين ان نسبة الودائع الى اجمالي المبالغ المتحصل عليها لم تنخفض عن (٩٧%) خلال المدة قيد البحث، اما بالنسبة للقروض المستلمة من الغير لم تشكل أي نسبة خلال السنوات الست الأخيرة.

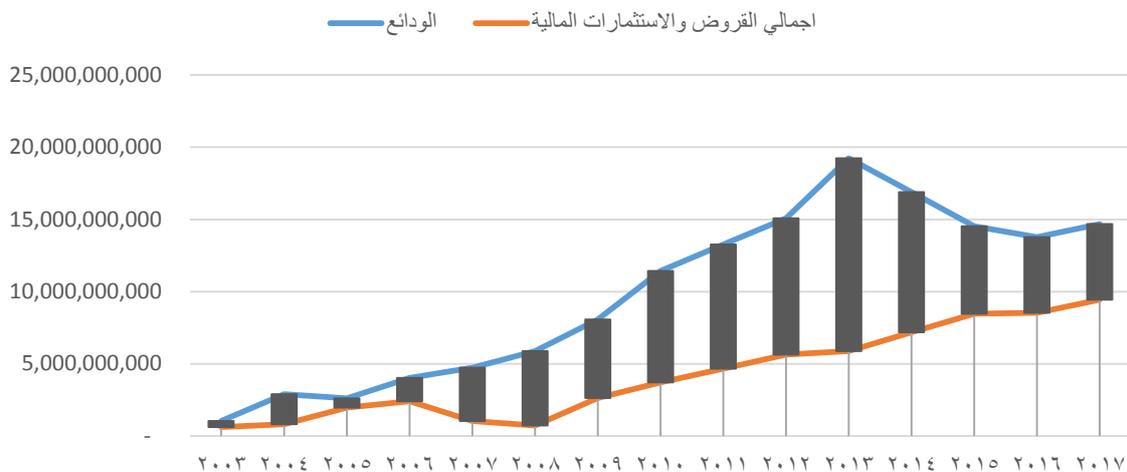
٢. شكلت القروض المدفوعة نسبة (٣٦.٤%) خلال المدة قيد البحث من إجمالي استثمارات المصرف للأموال، بينما الاستثمارات المالية شكلت نسبة (٦٣.٦%) من تلك الأموال.

٣. وجود موارد مالية متمثلة بالودائع غير مستغلة من قبل المصرف

الشكل (٣)
مصادر اموال مصرف الرشيد واستثمارات تلك الاموال للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٣)



الشكل (٤)



تمثل تعطيل لهذه الأموال.

٤. تعد الاستثمارات المالية خلال السنوات الأخيرة من السلسلة قيد الدراسة، اهم استثمارات الأموال المتحصل عليها بعد القروض المدفوعة الى الآخرين.

التوصيات:

١. من اللازم على المصرف ان يستفيد من مبلغ الودائع المعطلة، لان وظيفته تنحصر في امداد الاقتصاد القومي بالموارد المالية اللازمة والضرورية، وبالخصوص المبالغ المتأتية من الودائع.

٢. من الضروري إعطاء أهمية كبيرة الى راس المال المدفوع كمورد هام من موارد حصول المصرف على الأموال، وجعله المورد الأول بدل الودائع.

٣. من المهم ان يتم دعم راس المال المدفوع بشكل تدريجي ليتسنى للمصرف إمكانية الاستفادة من هذه الزيادات.

٤. ضرورة تفعيل مورد الاقتراض من الغير كأحد موارد الحصول على الأموال، ليتسنى للمصرف تحقق مساحة أوسع في اقراض الآخرين او استثمار تلك الأموال بشكل مباشر.

المصادر:

١. سعيد، عبد السلام لفته، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١٥.
٢. السيسي، صلاح الدين حسن، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، ج ١، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠١١.
٣. صالح، مظهر محمد، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، وحدة الحسابات القومية
٥. يحيى، وداد يونس، تخطيط ورقابة الائتمان المصرفي في العراق، دار السلام، بغداد، ١٩٨٢.

- ^١ - عبد السلام لفنة سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١٥، ص٥٥.
- ^٢ - وداد يونس يحيى، تخطيط ورقابة الائتمان المصرفي في العراق، دار السلام، بغداد، ١٩٨٢، ص٥٧.
- ^٣ - مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص (٢٦٠-٢٦١).
- ^٤ - صلاح الدين حسن السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، ج١، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص١٢٢-١٢٣.